وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٠ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها

للعام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠١٠/٤/٢٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/١٠/١٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٩ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٨٠٠٩٠٩,٩٨ ج (فقط مليونان وثمانمائة ألف وتسعمائة وتسعة جنيهات وثمانية وتسعون قرشًا لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٨٣٩٤١٦,٨٦ ج (فقط مليون وثمانمائة وتسعة وثلاثون ألفًا وأربعمائة وستة عشر جنيهًا وستة وثمانون قرشًا لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها زيادة إيرادات السوق عن المصروفات مبلغ ٩٦١٤٩٣,١٢ ج (فقط تسعمائة وواحد وستون ألفًا وأربعمائة وثلاثة وتسعون جنيهًا واثنا عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ١٠٥٠١٢٨٣,٧٢ ج (فقط عشرة ملايين وخمسمائة وواحد ألف ومائتان وثلاثة وثمانون جنيهًا واثنان وسبعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٠/١٠/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى